

التطورات المصرفية والنقدية خلال عام 2008

لمحة عامة :

في ظل التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية العامة والرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وتبني حزمة من الإجراءات ذات العلاقة بتنفيذ السياسات النقدية والمالية والتجارية بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، استمر مصرف ليبيا المركزي في تطوير وتفعيل أداء سياسته النقدية ليكون لها دور إيجابي على النشاط الاقتصادي وعلى تطوير وتسريع خدمات القطاع المصرفي، حيث تمّ خلال عام 2008 اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات منها: اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع تطوير إدارة الاحتياطيات، إصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي بمعدلات فائدة 2.25%، رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 15% إلى 20%، رفع سعر إعادة الخصم من 4% إلى 5%، إنشاء مكتب المعلومات الائتمانية، تأسيس شركة خدمات مالية لتحصيل الديون، تنظيم السياسة الائتمانية للمصارف التجارية، بحيث لا تتجاوز المحفظة الائتمانية نسبة 70.0% من إجمالي الخصوم الإيداعية، تشجيع المصارف التجارية على استقطاب الودائع من الجمهور ومنحها فوائد أكبر على ودائعها لدى المصرف المركزي عن طريق إصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي وعلى التسجيل في سوق الأوراق المالية، العمل على دراسة جعل القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة تتم وفق الشروط الائتمانية التي تتبعها المصارف التجارية، طرح بيع نسبة من الأسهم المملوكة لمصرف ليبيا المركزي في رأس مال مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني، تحديد نسبة السيولة المطلوب الاحتفاظ بها بان يحتفظ كل مصرف بأصول سائلة لا تقل عن نسبة 25% من مجموع خصومه الإيداعية، زيادة مخصص فروقات أسعار الصرف على أن تكون من حيث المبدأ مليار دينار ووضع ضوابط وشروط تأسيس الفروع المصرفية.

وفي مجال الرقابة المصرفية قام مصرف ليبيا المركزي بمتابعة نشاط المصارف التجارية من خلال الرقابة المكتبية والميدانية. ففي إطار الرقابة الميدانية تم خلال العام 2008 تنفيذ عدد (284) مهمة تفتيشية اتخذت بشأنها الإجراءات اللازمة بما ينسجم والتقارير المعدة عنها، كما تمّ النظر في الطلبات التي تقدمت بها المصارف الأجنبية لغرض فتح مكاتب تمثيل لها في الجماهيرية، حيث تمّ منح تراخيص لعدد (3) مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية ، بالإضافة إلى إصدار (16) منشوراً وعدد (159) رسالة دورية تضمنت القرارات المنظمة للعمل المصرفي في إطار السياسات التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي.

أولاً - التطورات المصرفية:

استمرت المصارف التجارية في تحقيق معدلات نمو في مراكزها المالية خلال عام 2008، حيث ارتفع إجمالي الميزانية بنحو 33283.4 مليون دينار، أو ما نسبته 83.0% عما كانت عليه في نهاية عام 2007، لتصل إلى نحو 73405.1 مليون دينار، مقابل 40121.7 مليون دينار في نهاية عام 2007، ويعد ذلك انعكاساً للتوسع في الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها وخاصة في مجال الوساطة المالية واندماج بعض المصارف في المؤسسة المصرفية الأهلية وتضمينها إلى قائمة المركز المالي المجمع للمصارف التجارية. وفيما يلي بيان بأهم هذه التطورات:

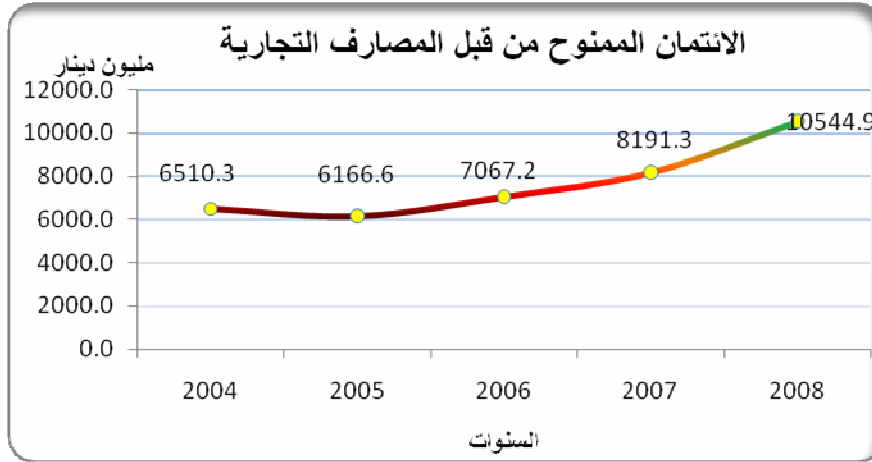
1- جانب الأصول

• الأصول السائلة:

ارتفع رصيد الأصول السائلة لدى المصارف التجارية بنحو 15896.4 مليون دينار، أو ما نسبته 75.0% ليصل في نهاية عام 2008 إلى نحو 37093.9 مليون دينار، مقابل 21197.5 مليون دينار في نهاية عام 2007، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة كل من الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 14359.3 مليون دينار ليصل رصيدها إلى نحو 32507.7 مليون دينار في نهاية عام 2008، ويعزى ذلك إلى استثمار المصارف في شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، وزيادة الودائع لدى المصارف بنحو 283.7 مليون دينار ليصل رصيدها إلى 510.8 مليون دينار في نهاية عام 2008، وزيادة كل من النقدية في الصندوق من العملة المحلية والنقد الأجنبي بالمصارف التجارية إلى نحو 9.0 ملايين دينار و3.2 مليون دينار لكل منهما على التوالي. وقد شكلت الأصول السائلة إلى إجمالي أصول المصارف التجارية خلال عام 2008 نسبة 73.7%.

• القروض والسلفيات:

أرتفع الائتمان المصرفي خلال عام 2008 بنحو 2353.6 مليون دينار، أو ما نسبته 28.7% ليصل إلى 10544.9 مليون دينار، مقابل 8191.3 مليون دينار في نهاية عام 2007. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة رصيد قروض الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية بنحو 1898.8 مليون دينار، أو ما نسبته 39.0% ليصل رصيدها إلى 6770.8 مليون دينار في نهاية عام 2008، وارتفاع القروض الاستهلاكية (السلف الاجتماعية) بنحو 573.4 مليون دينار، أو ما نسبته 30.2% ليصل رصيدها في نهاية عام 2008 إلى 2473.3 مليون دينار، في حين انخفض رصيد القروض الإسكانية بنحو 118.6 مليون دينار، أو ما نسبته 8.4% ليصل إلى 1300.8 مليون دينار.



• الأصول الثابتة والأصول الأخرى:

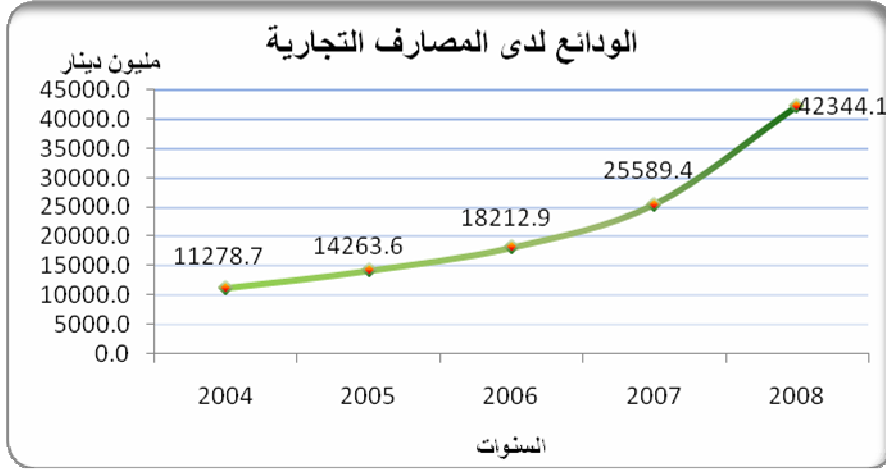
ارتفع رصيد الأصول الثابتة و الأصول الأخرى بنحو 889.6 مليون دينار، أو ما نسبته 49.8% ليصل في نهاية عام 2008 إلى نحو 2676.9 مليون دينار، مقابل 1787.3 مليون دينار في نهاية عام 2007، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة رصيد الأصول الثابتة بنحو 178.3 مليون دينار ليصل رصيدها إلى 714.4 مليون دينار وزيادة الأصول الأخرى بنحو 711.3 مليون دينار ليصل رصيدها إلى نحو 1962.5 مليون دينار، وقد تركز هذا الارتفاع في كل من مقاصة بين الفروع والمصارف بنحو 377.8 مليون دينار ليصل رصيدها إلى 699.8 مليون دينار في نهاية عام 2008، وارتفاع بند مدينون مختلفون بنحو 393.5 مليون دينار ليصل رصيدها إلى 610.7 مليون دينار في نهاية عام 2008 مسيحي، وكذلك محصلة ارتفاع وانخفاض بعض البنود الأخرى.

2- جانب الخصوم:

• الخصوم الايداعية:

ارتفع رصيد الخصوم الايداعية لدى المصارف التجارية بنحو 16754.7 مليون دينار، أو ما نسبته 65.5% ليصل في نهاية عام 2008 إلى 42344.1 مليون دينار، مقابل 25589.4 مليون دينار في نهاية عام 2007. وقد تركز هذا الارتفاع في زيادة الودائع تحت الطلب بنحو 11887.2 مليون دينار، أو ما نسبته 64.9% لتصل إلى 30216.3 مليون دينار، بالإضافة إلى زيادة الودائع لأجل والادخار بنحو 4867.5 مليون دينار، أو ما نسبته 67.0% في نهاية عام 2008 لتصل إلى 12127.8 مليون دينار. وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته

71.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والادخار ما نسبته 28.6% من إجمالي الودائع.



• رأس المال والاحتياطيات:

ارتفعت حسابات رأس المال والاحتياطيات لدى المصارف التجارية بنحو 506.2 مليون دينار، أو ما نسبته 30.5% لتصل في نهاية عام 2008 إلى نحو 2167.6 مليون دينار، مقابل 1661.4 مليون دينار في نهاية عام 2007، وقد شكل رأس المال المدفوع ما نسبته 51.0% من إجمالي رأس المال والاحتياطيات، في حين شكلت الاحتياطيات النسبة الباقية وقدرها 49.0%.

• الخصوم الأخرى:

ارتفع رصيد الخصوم الأخرى بنحو 1735.2 مليون دينار، أو ما نسبته 45.2% ليصل في نهاية عام 2008 إلى نحو 5564.0 مليون دينار، مقابل 3831.8 مليون دينار في نهاية عام 2007، وقد تركز هذا الارتفاع في كل من مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بنحو 287.2 مليون دينار ليصل رصيدها إلى 1683.7 مليون دينار في نهاية عام 2008، وارتفاع مخصصات استهلاك أصول ثابتة ومخصصات عامة بنحو 299.5 مليون دينار ليصل رصيدها إلى نحو 748.1 مليون دينار في نهاية عام 2008، وقد شكلت الخصوم الأخرى ما نسبته 11.1% من إجمالي الخصوم.

ثانياً - التطورات النقدية:

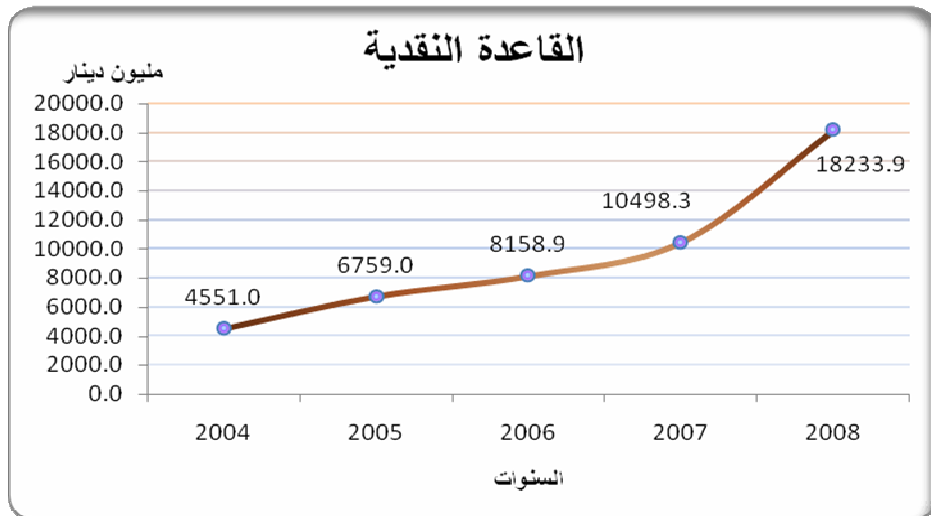
• القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها:

بلغ رصيد القاعدة النقدية في نهاية عام 2008 نحو 18233.9 مليون دينار، مقابل 10498.3 مليون دينار في نهاية عام 2007، مظهراً بذلك ارتفاعاً قدره 7735.6 مليون دينار، أو ما نسبته 73.7%، وتعزى الزيادة في معظمها إلى ارتفاع احتياطات المصارف التجارية بنحو 7279.8 مليون دينار لتصل إلى 12614.3 مليون دينار، منها مبلغ 7276.3 مليون دينار رصيد ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي، وكذلك زيادة النقدية في الصندوق بنحو 3.5 مليون دينار لتصل إلى 374.4 مليون دينار، وارتفاع العملة خارج المصارف بنحو 1027.1 مليون دينار، أو ما نسبته 22.4% لتصل في نهاية عام 2008 إلى 5608.3 مليون دينار.

في حين شهدت الودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي انخفاضاً بنحو 571.3 مليون دينار لتصل إلى 11.3 مليون دينار، مقابل 582.6 مليون دينار في نهاية عام 2007، ويرجع ذلك إلى نقل العديد من حسابات المؤسسات العامة إلى المصارف التجارية.

وبتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، أظهر صافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية بنحو 22951.8 مليون دينار، أو ما نسبته 23.3%، في حين كان لكل من: صافي المستحقات على الخزانة العامة، المستحقات على المصارف التجارية، المستحقات على المؤسسات العامة وصافي البنود الأخرى أثر انكماشى على هذه القاعدة بنسبة 11.7%، 1.3%، 31.4% و 25.3% على التوالي.

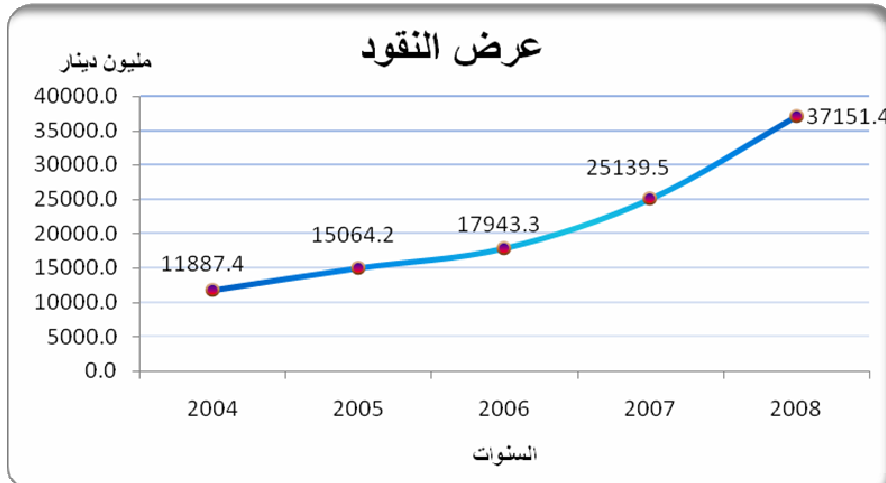
وتجدر الإشارة إلى أن المضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الواسع قد بلغ 2.0 مرة، في حين بلغ المضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الضيق 1.5 مرة.



• عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه :

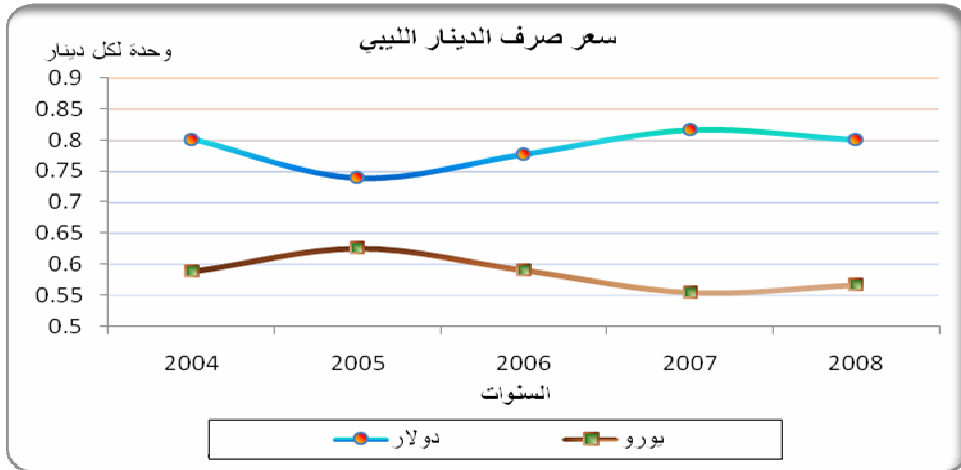
شهد عرض النقود (ع₂) في نهاية عام 2008 ارتفاعاً بنحو 12011.9 مليون دينار، أو ما نسبته 47.8% ليصل إلى 37151.4 مليون دينار، مقابل 25139.5 مليون دينار في نهاية عام 2007، وقد تركز هذا الارتفاع في زيادة عرض النقود (ع₁) بنحو 8186.3 مليون دينار، أو ما نسبته 44.5% ليصل إلى 26573.3 مليون دينار، مقابل 18387.0 مليون دينار في نهاية عام 2007، وقد بلغ رصيد العملة في التداول نحو 5608.3 مليون دينار بارتفاع قدره 1027.1 مليون دينار، أو ما نسبته 22.4% في نهاية عام 2008، مشكلاً ما نسبته 21.1% من عرض النقود (ع₁)، وارتفاع الودائع تحت الطلب بنحو 7159.2 مليون دينار، أو ما نسبته 51.9% في نهاية عام 2008 ليصل إلى 20965.0 مليون دينار، مقابل 13805.8 مليون دينار في نهاية عام 2007، مشكلاً ما نسبته 78.9% من عرض النقود (ع₁)، ويرجع هذا الارتفاع في كل من العملة في التداول وفي الودائع تحت الطلب إلى سياسة الإنفاق العام التوسعية خلال عام 2008 وزيادة الائتمان المصرفي، كذلك زيادة شبه النقود (الودائع لأجل وودائع التوفير) بنحو 3825.6 مليون دينار، أو ما نسبته 56.7% ليصل إلى 10578.1 مليون دينار، مقابل 6752.5 مليون دينار في نهاية العام السابق. هذا وقد شكل عرض النقود (ع₁) ما نسبته 71.5% من إجمالي عرض النقود (ع₂) في حين شكل شبه النقود النسبة الباقية وقدرها 28.5%.

وبتحليل العوامل المؤثرة في عرض النقود، أظهر صافي الأصول الأجنبية أثراً توسعياً على عرض النقود بنحو 24089.5 مليون دينار، في حين أظهر صافي المستحقات على الخزانة العامة أثراً انكماشياً على عرض النقود بنحو 21843.6 مليون دينار نتيجة لاحتفاظ الخزانة العامة بودائع لدى مصرف ليبيا المركزي تفوق حجم التسهيلات الممنوحة لها، كذلك المستحقات على المصارف التجارية والمستحقات على المؤسسات العامة وصافي البنود الأخرى بما نسبته 1.3%، 31.4% و 25.3% على التوالي.



• سعر صرف الدينار الليبي:

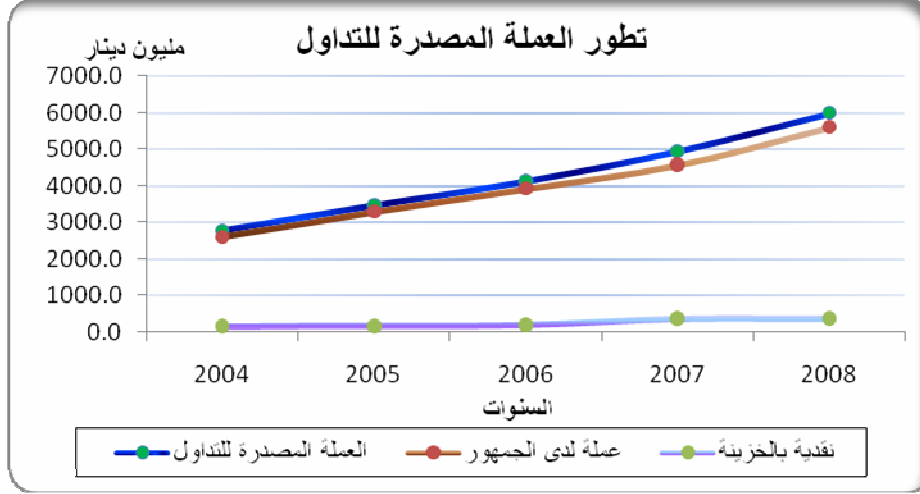
نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الرئيسية، شهد الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2008 انخفاضا بنسبة 2.0% ليصل إلى 0.801 دولارا للدينار الواحد، مقابل 0.817 دولارا للدينار الواحد في نهاية عام 2007، كما انخفض الدينار الليبي مقابل الفرنك السويسري بنسبة 8.4% ليصل إلى 0.845 فرنك سويسري للدينار الواحد، مقابل 0.922 فرنك سويسري للدينار الواحد في نهاية عام 2007، وانخفضت قيمته مقابل الين الياباني بنسبة 21.9%، في المقابل ارتفعت قيمة الدينار الليبي مقابل اليورو بنسبة 2.2% لتصل إلى 0.568 يورو للدينار الواحد، مقابل 0.556 يورو للدينار الواحد في نهاية عام 2007، كما ارتفعت قيمة الدينار الليبي مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 35.5% لتصل إلى 0.553 جنيه إسترليني للدينار الواحد، مقابل 0.408 جنيه إسترليني للدينار الواحد في نهاية عام 2007.



• العملة في التداول:

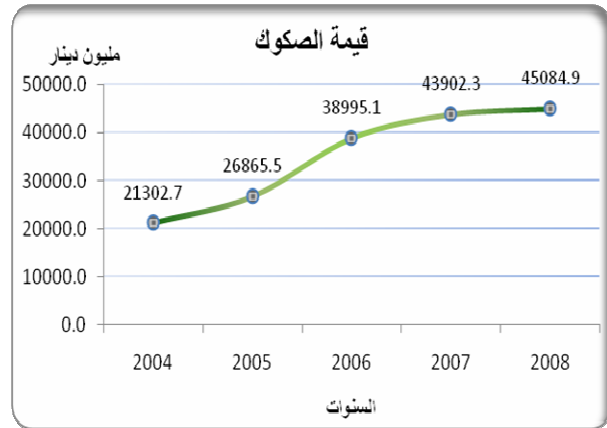
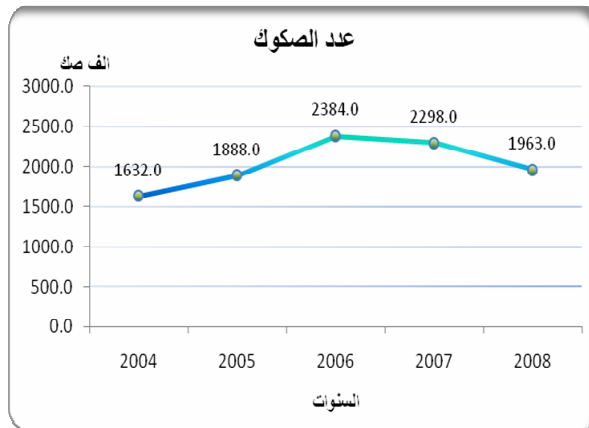
سجل رصيد العملة المصدرة للتداول (ورقية ومعدنية) في نهاية عام 2008 ارتفاعاً قدره 1030.8 مليون دينار، أو ما نسبته 20.8% ليصل إلى 5983.2 مليون دينار، مقابل 4952.4 مليون دينار في نهاية عام 2007، منها نحو 374.4 مليون دينار عملة بخزائن المصارف التجارية، ونحو 0.5 مليون دينار نقدية بالصندوق لدى العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي ونحو 5608.3 مليون دينار عملة في التداول خارج المصارف. أن رصيد العملة المصدرة للتداول شهد ارتفاعاً متتالياً وبشكل ملحوظ منذ بداية عام 2005،

ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة حجم المعاملات في النشاط والتوسع في الإنفاق العام ومنح القروض السكنية والإنتاجية للمواطنين عن طريق المصارف المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة للنمو الملحوظ في عرض النقود (ع₁) فقد انخفضت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع₁) من 18.2% في نهاية عام 2007 إلى 15.1% في نهاية عام 2008.



• مقاصة الصكوك:

بلغ مجموع صكوك المقاصة المارة بغرف المقاصة لكل من طرابلس، بنغازي وسبها خلال عام 2008 نحو 1.963 مليون صك بقيمة 45.1 مليار دينار، مقابل 2.298 مليون صك وبقيمة 39.0 مليار دينار خلال عام 2007 مسيحي، مسجلاً زيادة ملحوظة في القيمة بنحو 6.1 مليار دينار، إما العدد انخفض بنحو 335 ألف صك. وقد ارتفع متوسط قيمة الصك الواحد المار بغرف المقاصة من 19105.0 دينار في نهاية عام 2007 إلى 22967.0 دينار في نهاية عام 2008.



• السيولة والاحتياطيات الإلزامية للمصارف التجارية:

على الرغم من قيام مصرف ليبيا المركزي بامتصاص أكبر قدر ممكن من السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية، وذلك من خلال رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي وإصدار شهادات الإيداع، إلا أن رصيد فائض السيولة لدى المصارف التجارية في نهاية عام 2008 ازداد بمقدار 10000.2 مليون دينار، أو ما نسبته 67.0% ليصل إلى 24915.8 مليون دينار، مقابل 14915.6 مليون دينار في نهاية عام 2007، وتحققت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الفرق بين رصيد الأصول السائلة الفعلية البالغ 33432.6 مليون دينار ورصيد الأصول السائلة المطلوب قانوناً البالغ 8516.8 مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى أن احتفاظ المصارف التجارية بسيولة مرتفعة يعود إلى أسباب عديدة لعل من أهمها محدودية مجالات توظيف هذه الأموال في غياب البيئة الاستثمارية المناسبة، وعدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على منح المزيد من الائتمان، وعدم وجود المنافسة العادلة مع مؤسسات الإقراض الأخرى. أما فيما يخص إجمالي الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع فقد بلغ 8468.9 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 5172.5 مليون دينار، أو ما نسبته 156.9% عما كان عليه في نهاية عام 2007، وقد بلغت الودائع الفعلية للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي نحو 32507.7 مليون دينار، وبالتالي فإن فائض الاحتياطي الإلزامي بلغ نحو 24038.8 مليون دينار، مقابل 14854.5 مليون دينار في نهاية عام 2007، مسجلاً زيادة قدرها 9184.3 مليون دينار، أو ما نسبته 61.8%.